

بسم الله الرحمن الرحيم  
الوحدة الإسلامية بين السنة والشيعه

أ/ عبد الرحمن نموس\*

الأصل بين المسلمين الوحدة وهي مطلب شرعي قال الله تعالى: **{وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا}** [سورة آل عمران]، وقال تعالى: **{وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ}** [سورة الأنعام]، وقال تعالى: **{وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}** [سورة آل عمران]. وقال تعالى: **{إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ}** [سورة الأنعام].

لكن الله تبارك وتعالى بين لنا في الكتاب العظيم أن الاختلاف واقع قدرا فقال تعالى: **{وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ \* إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ}** [سورة هود].

وبين ذلك الرسول الكريم -صلى الله عليه وسلم؛ فعن أبي هريرة -رضي الله عنه- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **((إن الله يرضى لكم ثلاثاً، أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم))**<sup>[1]</sup>، وعن حذيفة بن اليمان في سؤال للرسول الكريم عن الشر وما العصمة منه قال: **فما تأمرني إن أدركني ذلك؟** قال: **((تلتزم جماعة المسلمين وإمامهم))**، قلت: **فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟** قال: **((فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك))**<sup>[2]</sup>.  
ومن حديث أبي هريرة وأنس وسعد بن أبي وقاص وعمرو بن عوف وعوف بن مالك وأبي أمامة وجابر بن عبدالله، **بألفاظ متقاربة، ((افتترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافتترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وتختلف أمتي على ثلاث وسبعين فرقة))**..  
وبما أننا مطالبون بالأمر الشرعي فعلينا أن نعمل وفقه آخذين بعين الاعتبار الأسباب الشرعية الصحيحة لذلك..

فما هي الأسباب الحقيقية للوحدة الحقيقية في الفكر والمنهج بين المسلمين؟

١ - التمسك بكتاب الله: والتمسك بكتاب الله مسألة لا تحتاج إلى كثير شرح فبعد فاتحة الكتاب مباشرة وفي بداية سورة البقرة نقرأ: **{أَلَمْ نَكُنِ الْكِتَابَ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ}**

١ - مسلم: كتاب الأفضية.

٢ - متفق عليه.

(٢-١) سورة البقرة، الآيات، وقال تعالى: **{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا }** [سورة النساء،] وقال تعالى: **{الرَّ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ }** [سورة إبراهيم،] وقال تعالى: **{إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا }** [سورة الإسراء،] والآيات في هذا الصدد كثيرة.

وقال الرسول الكريم -صلى الله عليه وسلم-، من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-، ((إني تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسنتي))<sup>[٣]</sup>، وقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من حديث المقدم بن معد يكرب: ((ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله))<sup>[٤]</sup>.  
فما موقف الشيعة من كتاب الله، الذي هو أصل توحدنا..

يقول شيخ الشيعة في زمانه ابن بابويه القمي الملقب بالصدوق (ت ٣٨١هـ، وهو صاحب كتاب: "من لا يحضره الفقيه"، وهو واحد من أهم كتبهم الأربعة المعتمدة في الحديث): "اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمد وهو ما بين الدفتين وهو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك.. ومن نسب إلينا أنا نقول أكثر من ذلك فهو كاذب"<sup>[٥]</sup>.

هذا قول شيخهم الملقب عندهم بالصدوق، ويشايه في قوله هذا آخرون من شيعته. بينما يقول المفيد (ت ٤١٣ هـ): "إن الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد -صلى الله عليه وسلم- باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الطاعنين فيه من الحذف والنقصان"<sup>[٦]</sup>، ويقول: "وانفقوا -أي الإمامية- على أن أئمة الضلال [يعني بهم كبار صحابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، وعلى رأسهم الخلفاء الثلاثة قبل علي -رضي الله عنهم-] خالفوا في كثير من تأليف القرآن وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبي -صلى الله عليه وسلم"<sup>[٧]</sup>، ويقول بما قاله المفيد -الذي يلقبونه بركن الإسلام وأية الله الملك العلام- طائفة من شيوخهم.

هذان قولان مختلفان ومتعارضان صدرا من شيخين من شيوخهم يجمعهما وحدة الزمان والمكان، ويتفقان في الهوية المذهبية، بل إن هذا المفيد هو تلميذ لابن بابويه القمي. فمن

<sup>٣</sup> - المستدرک، رقم: ٣١٩.

<sup>٤</sup> - أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد في المسند والحاكم وصححه.

<sup>٥</sup> - الاعتقادات: ص ١٠١-١٠٢.

<sup>٦</sup> - أوائل المقالات: ص ٥٤.

<sup>٧</sup> - أوائل المقالات: ص ١٣.

نصدق منهما؟ وأي القولين يعبر عن مذهب الشيعة؟ ونجد أن تلميذين من تلامذة المفيد ومن أكبر شيوخ الشيعة -وهما الطوسي، وابن المرتضى- يقولان بما قاله ابن بابويه، وأن مذهب أهل التحقيق من الشيعة إنكار هذه الفرية -كما سيأتي، وكل قول من هذين القولين يؤيده جناح من الشيعة، بل يدعي حيناً أن لا قول للشيعة سواه وغيره افتراء على الشيعة وكذب.. والتعرف على الحقيقة وسط هذا الركام من الأقوال المتعارضة والمتناقضة ليس بسهل المنال.. ومن شواهد هذا ما يروي الكليني عن القمي بسنده إلى جابر الجعفي عن أبي جعفر قال: نزل جبرائيل بهذه الآية على محمد **{بِنَسَمًا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ** - (في علي) - **{بَغْيًا}** [ (٩٠) سورة البقرة]، الآية. [٨].

وكذلك يقولون: نزل جبرائيل بهذه الآية على محمد هكذا: "وإن كنتم في ريب مما نزلنا (في علي) فأتوا بسورة من مثله" [البقرة: ٢٣]، الآية. [٩].

وقال القمي (صاحب التفسير): "وأما ما هو محرف فممنه قوله: **{لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ (في علي) أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ}** [النساء: ١٦٦]، وقوله: **{يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ (في علي) وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ}** [المائدة: ٦٧]، وقوله: **{إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا (آل محمد حقهم) لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا}** [النساء: ١٦٨] [١٠]. وقوله: **{وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا (آل محمد حقهم) فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ}**، [لاحظ أن هؤلاء بعيدون عن كتاب الله روحاً وحساً فيخطئون حتى في نقل الآيات أو يتعمدون وينسبون ذلك لأهل البيت زوراً وبهتاناً، فتأمل كيف خلط بين آيتين بطريقة غبية جاهلة بين قوله سبحانه: **{وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ}** [الشعراء: ٢٢٧]، وقوله: **{وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ}** [الأنعام: ٩٣]، فجعلها "وسيعلم الذين ظلموا في غمرات الموت".

قول شيخهم المفيد (ت ٤١٣ هـ) في كتابه (أوائل المقالات)، وهو من كتبهم المعتمدة عندهم باعتراف شيوخهم المعاصرين. [١١].

"واتفقوا -أي الإمامية- على أن أئمة الضلال خالفوا في كثير من تأليف القرآن وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبي -صلى الله عليه وسلم، وأجمعت المعتزلة، والخوارج، والزيدية، والمرجئة، وأصحاب الحديث على خلاف الإمامية" [١٢].

<sup>٨</sup> - أصول الكافي: ٤١٧/١.

<sup>٩</sup> - أصول الكافي: ٤١٧/١.

<sup>١٠</sup> - والكلام المقدم في تفسير القمي: ١٥٩/١.

<sup>١١</sup> - محمد جواد مغنية، الشيعة في الميزان: ص ١٤.

<sup>١٢</sup> - أوائل المقالات: ص ١٣.

ولكن لم تسلم كل كتب الصدوق من القول بالتحريف، فقد جاء في كتابه (ثواب الأعمال) في ثواب من قرأ سورة الأحزاب، عن أبي عبد الله -رضي الله عنه- قال: "من كان كثير القراءة لسورة الأحزاب كان يوم القيامة في جوار رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم وأزواجه- إلى أن قال: إن سورة الأحزاب فضحت نساء قريش من العرب وكانت أطول من سورة البقرة ولكن نقصوها وحرفوها"<sup>[١٣]</sup>.

### القول بعدم التحريف تقيّة:

يقول شيخهم نعمة الله الجزائري: "والظاهر أن هذا القول إنما صدر منهم لأجل مصالح كثيرة، منها سد باب الطعن عليهم بأنه إذا جاز هذا في القرآن فكيف جاز العمل بقواعده وأحكامه مع جواز لحوق التحريف لها"<sup>[١٤]</sup>. ثم قدّم برهان دعواه بقوله: "كيف وهؤلاء الأعلام رووا في مؤلفاتهم أخباراً تشتمل على وقوع تلك الأمور في القرآن"<sup>[١٥]</sup>.

٢- التمسك بالسنة النبوية المطهرة: والسنة في اللغة: السيرة والطريقة، تقول فلان على سنة فلان أي: على طريقة فلان أي على سيرة فلان، هذا هو المعنى في اللغة. والسنة في الشرع: اتباع ما جاء عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- من الأوامر وترك ما نهى عنه -صلى الله عليه وسلم، فهي تشمل في الشرع كل ما جاء عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- من أمور واجبة وأمور مستحبة وترك الأمور المحرمة وترك الأمور المكروهة. ثم بعد ذلك أصبح للسنة اصطلاح عند العلماء:

فالسنة عند المحدثين: ما أضيف للرسول -صلى الله عليه وسلم- من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

والسنة عند الأصوليين والفقهاء: ما أضيف إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم- من قول أو فعل أو تقرير.

لأن الفقيه والأصولي إنما ينظر في السنة من جهة أنها دليل شرعي، وبالتالي لا يكتسب عنده سمة الدليل إلا هذه الأمور الثلاثة وهي: القول والفعل والتقرير.

والفقهاء حينما يذكرون السنة ويريدون بها هذا المعنى ينبهون أن لهم اصطلاحاً آخر يطلقون فيه كلمة السنة بمعنى المستحب والمندوب، ويجعلونها مرتبة من مراتب الحكم الشرعي التكليفي فيقولون: الأحكام الشرعية: خمسة الواجب والمحرم والمكروه والمباح والمستحب. وهذا المستحب يعبرون عنه بالمندوب ويعبرون عنه بالسنة.

<sup>١٣</sup> - ثواب الأعمال: ص ١٣٩، وانظر: بحار الأنوار: ٥٠/٩٢.

<sup>١٤</sup> - الجزائري، الأنوار النعمانية: ٣٥٨/٢.

<sup>١٥</sup> - الجزائري، الأنوار النعمانية: ٣٥٨/٢-٣٥٩.

والرسول الكريم -صلى الله عليه وسلم- معصوم فيما يبلغه عن ربه -عز وجل-، وهي ميزة جميع الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-؛ وهذه العصمة ليست خاصة بتبليغ القرآن بل في كل ما يبلغه عن ربه -عز وجل- من قول أو فعل أو تقرير، فهو لا ينطق عن هوى كما قال تعالى: **{وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ، مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ، وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ}** [النجم: ١-٤].

وبما أن حديثنا عن السنة باعتبارها مصدراً ثانياً من مصادر التشريع فنأخذ بالتعريف الذي يقول: ما أضيف إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم- من قول أو فعل أو تقرير. فما هو موقف الشيعة من السنة:

إن الدارس لنصوص الشيعة ورواياتها قد ينتهي إلى الحكم بأن الشيعة تقول بالسنة ظاهراً وتتكراها باطنياً؛ إذ إن معظم رواياتهم وأقوالهم تتجه اتجاهاً مجافياً للسنة التي يعرفها المسلمون، في الفهم والتطبيق، وفي الأسانيد، والمتون، ويتبين ذلك فيما يلي:

فالسنة عندهم هي: "كل ما يصدر عن المعصوم من قول أو فعل أو تقرير"<sup>[١٦]</sup>.

يقول عبد الله فياض صاحب كتاب تاريخ الإمامية: "إن الاعتقاد بعصمة الأئمة جعل الأحاديث التي تصدر عنهم صحيحة دون أن يشترطوا إيصال سندها إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، كما هو الحال عند أهل السنة لأن الإمامة عندهم استمرار للنبوّة"<sup>[١٧]</sup>، ولأن الأئمة كالرسل: "قولهم قول الله، وأمرهم أمر الله، وطاعتهم طاعة الله، ومعصيتهم معصية الله، وإنهم لم ينطقوا إلا عن الله تعالى وعن وحيه"<sup>[١٨]</sup>.

ونقل الكليني في الكافي: عن أبي عبد الله (جعفر الصادق) قوله: حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وحديث رسول الله قول الله -عز وجل-!

وذكر شارح الكافي أن هذا القول يدل على "أن حديث كل واحد من الأئمة الظاهرين قول الله عز وجل، ولا اختلاف في أقوالهم كما لا اختلاف في قوله تعالى"، وقال: "يجوز من سمع حديثاً عن أبي عبدالله -رضي الله عنه- أن يرويه عن أبيه أو عن أحد من أجداده، بل يجوز أن يقول: قال الله تعالى"<sup>[١٩]</sup>.

<sup>١٦</sup> - محمد تقي الحكيم، الأصول العامة للفقه المقارن، ص: ١٢٢.

<sup>١٧</sup> - محمد رضا المظفر، عقائد الإمامية، ص: ١٦٦.

<sup>١٨</sup> - ابن بابويه، الاعتقادات، ص: ١٠٦.

<sup>١٩</sup> - المازندراني، شرح جامع (على الكافي): ٢٧٢/٢.

الملاحظ أن روايات الشيعة في كتبهم كلها منسوبة إلى الأئمة الإثني عشر، ومعظمها مروى عن جعفر الصادق، وقليل منها (بل نادرٌ ولا يكاد يوجد إلا بكلفة) مروى عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، بل أشار شيخهم الحر العاملي إلى أنهم يتجنبون رواية ما يرفع إلى النبي خشية أن يكون من روايات أهل السنة.<sup>[٢٠]</sup>

لذا قال شيخ الإسلام عنهم: "لا تعنتي (هذه الطائفة) بحديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ومعرفة صحيحه من سقيمه والبحث عن معانيه، ولا تعنتي بآثار الصحابة والتابعين حتى تعرف مأخذهم ومسالكهم وترد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول".<sup>[٢١]</sup>

ثم هم لا يرون سنة النبي -صلى الله عليه وسلم- سنة صحيحة، لأنها منقولة عن أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، والشيعة تعتبر أن الصحابة ارتدوا بتركهم النص على علي ونصرتهم لأبي بكر وعمر -كما يزعمون-!

فهل يمكن اللقاء على ما يقولون أم أنهم يجب أن يتنازلوا عن سنتهم لصالح سنتنا التي نعتقد جازمين أنها الحق؟!!

٣- الإجماع: والإجماع عبارة عن اتفاق جملة أهل الحل والعقد من أمة محمد في عصر من الأعصار على حكم واقعة من الوقائع.<sup>[٢٢]</sup> أو هو: اتفاق جميع العلماء المجتهدين من أمة محمد -صلى الله عليه وسلم- بعد وفاته في عصر من العصور على أمر ديني.<sup>[٢٣]</sup>

فالإجماع مصدر من مصادر الاستدلال عند أهل السنة والجماعة، وهو المصدر الثالث بعد الكتاب والسنة الذي يعتمد عليه في العلم والدين؛ والشيعة لا ترى إجماع الصحابة والسلف أو إجماع الأمة إجماعاً، ولها في هذا الباب عقائد مخالفة نذكرها فيما يلي:

أولاً: الحجة في قول الإمام لا في الإجماع: وأما الإجماع عند الإمامية فليس دليلاً مستقلاً برأسه، بل حجيته لكشف ذلك عن رأي المعصوم فهو الحجة والإجماع كاشف عنها.<sup>[٢٤]</sup>

وقد نقل بعض شيوخ الشيعة عن الشريف المرتضى أنه قال: "إننا لسنا بادئين بالحكم بحجية الإجماع حتى يرد كونه لغواً، وإنما بدأ بذلك المخالفون، وعرضوه علينا، فلم نجد بداً من موافقتهم عليه.. فوافقناهم في أصل الحكم لكونه حقاً في نفسه، وإن خالفناهم في علته ودليله".

وقد نقلت كتب الأصول عند أهل السنة أن الشيعة تقول: "إن الإجماع حجة لا لكونه إجماعاً، بل لاشتغاله على قول الإمام المعصوم، وقوله بانفراده عندهم حجة". ولازم هذا القول

٢٠ - انظر: وسائل الشيعة: ٣٩١/٢٠.

٢١ - منهاج السنة: ٤٠/٣.

٢٢ - الأحكام للآمدي.

٢٣ - مذكرة في أصول الفقه.

٢٤ - معتمد الأصول: ٤٥١، مؤسسة نشر آثار الإمام الخميني - قم.

أنه لا دليل لخلافة الخلفاء الثلاثة قبل علي -رضي الله عن الجميع-، حيث تم اختيارهم بإجماع الأمة.

وهكذا يصبح إجماع الأمة ومصادر الوحي (القرآن الكريم والسنة المطهرة) ليسوا مصدر توحد بل هي محل افتراق بيننا وبين القوم. بل إنهم يرون أن (ما خالف العامة ففيه الرشاد). فإذا كان الإجماع عند جمهور المسلمين ينظر فيه إلى إجماع الأمة؛ لأن الأمة لا يمكن أن تجتمع على ضلالة، قال تعالى: **{وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا}** [النساء: ١١٥].

فإن إجماع الشيعة قائم -عند وجوده- على مخالفة المسلمين، ففي (تحرير الأحكام) لعلامتهم الحلي، عن عمر بن حنظلة عن الصادق يقول: "...فما وافق الكتاب والسنة وخالف العامة أخذ به، قلت: جعلت فداك وجدنا أحد الخبرين موافقاً للعامة والآخر مخالفاً لها، بأي الخبرين يؤخذ؟ قال: بما يخالف العامة، فإن فيه الرشاد". ومثله في (كشف اللثام) للهندي، و(جواهر الكلام) للجواهري، و(من لا يحضره الفقيه) للصدوق، و(وسائل الشيعة) للعالملي، وفي (أصول الكافي)، سئل أحد أئمتهم: إذا "وجدنا أحد الخبرين موافقاً للعامة [يعني أهل السنة] والآخر مخالفاً لهم بأي الخبرين يؤخذ؟ فقال: ما خالف العامة ففيه الرشاد، فقلت: [القائل هو الراوي]: جعلت فداك، فإن وافقها الخبران جميعاً؟ قال: ينظر إلى ما هم إليه أميل حكاهم وقضاتهم فيترك ويؤخذ بالآخر، قلت: فإن وافق حكاهم الخبرين جميعاً؟ قال: إذا كان ذلك فأرجئه حتى تلقى إمامك، فإن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات"<sup>[٢٥]</sup>. وذكر ثقتهم الكليني أن من وجوه التمييز عند اختلاف رواياتهم قول إمامهم: "دعوا ما وافق القوم فإن الرشد في خلافهم!"

عن علي ابن أسباط قال: قلت للرضا -رضي الله عنه-: يحدث الأمر لا أجد بداً من معرفته، وليس في البلد الذي أنا فيه أحد استفتيه من مواليك، قال: "أنت فقيه البلد، فاستفته عن أمرك، فإذا أفتاك بشيء فخذ بخلافه، فإن الحق فيه!"<sup>[٢٦]</sup>، وعلق على هذا النص أحد شيوخهم، فقال: "من جملة نعماء الله على هذه الطائفة المحقة أنه خلى بين الشيطان وبين علماء العامة، فأصلهم في جميع المسائل النظرية حتى يكون الأخذ بخلافهم ضابطة لنا، ونظيره ما ورد في حق النساء شاوروهن وخالفوهن!"<sup>[٢٧]</sup>.

<sup>٢٥</sup> - الكليني، أصول الكافي.

<sup>٢٦</sup> - ابن بابويه، علل الشرائع: ص ٥٣١، والطوسي، التهذيب: ٢٩٥/٦، وسائل الشيعة: ٨٢/١٨-٨٣، وبحار الأنوار: ٢٣٣/٢.

<sup>٢٧</sup> - الحر العاملي، الإيقاظ من الهجعة: ص ٧٠-٧١.

وهذه النصوص في منتهى الخطورة، وهي من وضع زنديق ملحد أراد الكيد للأمة ودينها، وأراد أن يفتح للقوم باباً واسعاً للخروج من الإسلام، حيث يتجهون إلى مخالفة كل أمر من الدين عليه أمة الإسلام. فكيف يدعو قوم هذه عقائدهم إلى التقريب؟! وكيف يزعمون إمكانية اللقاء مع أهل السنة الذين يكون الرشد في خلافهم؟!

هذا في شأن أصولنا كسنة، أما الشيعة فلهم أصول أخرى غير أصولنا يعتبرونها ركناً في الدين لا يصح إسلام امرء إلا به، كالإمامة مثلاً!

### الإمامة:

فالشيعية يرون أن "الإمامة منصب إلهي كالنبوة، فكما أن الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنبوة والرسالة ويؤيده بالمعجزة التي هي كنص من الله عليه.. فكذلك يختار للإمامة من يشاء ويأمر نبيه بالنص عليه وأن ينصبه إماماً للناس من بعده"<sup>[٢٨]</sup>، واستدلوا لذلك بالآية ٦٨ من سورة القصص: **{وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ}**. والآية لا دليل لهم فيها بل الدليل عليهم إذ لو كان عليّ -رضي الله عنه- قد اختير من قبل الله للإمامة بعد الرسول -صلى الله عليه وسلم- مباشرة فإله قادر على أن يحقق اختياره ولا راداً لأمره، ولما لم نرَ هذا واقعاً من عليّ -رضي الله عنه-، فهمنا أنه لم يكن مختاراً من الله، بمعنى النصية، وإلا فما التزم به المخالف تجاه عليّ نلتزم به تجاه الثلاثة.

وأدلة الشيعة من القرآن على إمامة عليّ -رضي الله عنه-:

قال شيخ الطائفة -كما يلقبونه- الطوسي: "وأما النص على إمامته من القرآن فأقوى ما يدل عليه قوله تعالى: **{إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ}** [المائدة: ٥٥]"<sup>[٢٩]</sup>، وقال الطبرسي: "وهذه الآية من أوضح الدلائل على صحة إمامة عليّ بعد النبي بلا فصل"<sup>[٣٠]</sup>.

يقولون: "اتفق المفسرون والمحدثون من العامة والخاصة أنها نزلت في عليّ لما تصدق بخاتمه على المسكين في الصلاة بمحضر من الصحابة وهو مذكور في الصحاح الستة". وزعمهم هذا، بأن أهل السنة أجمعوا على أنها نزلت في عليّ، هو "من أعظم الدعاوى الكاذبة، بل أجمع أهل العلم بالنقل على أنها لم تنزل في عليّ بخصوصه، وأن عليّاً لم يتصدق بخاتمه في الصلاة، وأجمع أهل العلم بالحديث على أن القصة المروية في ذلك من الكذب

٢٨ - أصل الشيعة وأصولها: ص ٥٨.

٢٩ - تلخيص الشافي: ١٠/٢.

٣٠ - مجمع البيان: ١٢٨/٢.

الموضوع<sup>[٣١]</sup>، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وجمهور الأمة لم تسمع هذا الخبر ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة لا الصحاح ولا السنن ولا الجوامع ولا المعجمات ولا شيء من الأمهات"، وقد ساق ابن كثير الآثار التي تروى في أن هذه الآية نزلت في علي حين تصدق بخاتمته، وعقب عليها بقوله: "وليس يصح شيء منها بالكلية لضعف أسانيدھا وجهالة رجالها"<sup>[٣٢]</sup>.

ثانياً: أن هذا الدليل الذي يستدلون به ينقض مذهب الإثنى عشرية؛ لأنه يقصر الولاية على أمير المؤمنين بصيغة الحصر "إنما" فيدل على سلب الإمامة عن باقي الأئمة، فإن أجابوا عن النقض بأن المراد حصر الآية في بعض الأوقات، أعني وقت إمامته لا وقت إمامة من بعده، وافقوا أهل السنة في أن الولاية العامة كانت له وقت كونه إماماً لا قبله، وهو زمان خلافة الثلاثة.<sup>[٣٣]</sup>

ثالثاً: أن الله تعالى لا يثني على الإنسان إلا بما هو محمود عنده، إما واجب وإما مستحب، والتصدق أثناء الصلاة ليس بمستحب باتفاق علماء الملة، ولو كان مستحباً لفعله الرسول - صلى الله عليه وسلم - ولحض عليه، ولكرر فعله، وإن في الصلاة لشُغلاً، وإعطاء السائل لا يفوت؛ إذ يمكن للمتصدق إذا سلم أن يعطيه؛ بل إن الاشتغال بإعطاء السائلين يبطل الصلاة كما هو رأي جملة من أهل العلم ومعنى الآية عام في النهي عن موالاته اليهود والنصارى وهذا المعنى يدرك بوضوح من سياق الآيات؛ إذ قبل هذه الآية الكريمة جاء قوله سبحانه: **رَبِّا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِّنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ** [المائدة: ٥١]؛ فهذا نهى صريح عن موالاته اليهود والنصارى بالود والمحبة والنصرة.

أما عمدة أدلتهم من السنة على ولاية علي بن أبي طالب رضي الله عنه - حديث الغدير، وجاء فيه قوله - صلى الله عليه وسلم -: **((من كنت مولاه فعلي مولاه))**؛ وقد رواه الشيعة بزيادات كثيرة لا يصح منها شيء، وأما هذا المتن المذكور هنا فهو صحيح عند أهل السنة، ولكن لا دلالة فيه على ما أراده الشيعة. والرد على هذا الاستشهاد من أوجه..

فحديث الغدير كان في ١٨ ذي الحجة، وآية تمام الدين وهي قوله تعالى: **{الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا}** نزلت في حجة الوداع يوم عرفة، أي

٣١ - منهاج السنة: ٤/٤.

٣٢ - تفسير ابن كثير: ٧٦/٢-٧٧.

٣٣ - انظر: روح المعاني: ١٦٨/٦.

قبل الحديث بتسعة أيام كما ثبت في الصحاح والسنن وذكره العلماء قاطبة، فدلّ يقينا على أن هذا الحديث ليس فيه شيء من الإبلاغ الواجب.

ولو كان ما قيل في غدِير خم إبلاغاً بأمر الله كما يزعم المخالف لوجب أن يكون هذا الإبلاغ في الحج حين اجتماع المسلمين وليس بعد انقضاء الحج وبعد أن ذهب أهل مكة إلى أهليهم وأهل اليمن إلى بلادهم وأهل الطائف إلى بلادهم وكذا أهل البلاد الأخرى من بلادهم قبل الجحفة؛ فعند الغدير لم يكن مع الرسول الكريم إلا أهل المدينة وأهل بعض البلاد القريبة منها، فكيف يكون الإبلاغ واجباً ويبلغه الرسول -صلى الله عليه وسلم- بعد انصراف أكثر من كان في الحج، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (منهاج السنة) [٣٤]، فلمّا لم يذكر في حجة الوداع إمامة ولا ما يتعلق بالإمامة أصلاً ولم ينقل أحد بسند صحيح ولا ضعيف أنه في حجة الوداع ذكر إمامة علي بل ولا ذكر علياً في شيء من خطبته -وهو المجمع العام الذي أمر فيه بالتبليغ العام- علم أن إمامة علي لم تكن من الدين الذي أمر -صلى الله عليه وسلم- بتبليغه.

ولو كان النص على علي -رضي الله عنه- واجباً كما يزعم المخالف في تفسير قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ**، لما تخلف الرسول الكريم عن ذلك وليينه بياناً واضحاً ففرض الإمام ليس مسألة يمكن إخفاؤها أو تجاهلها من الأمة فيما لو بينها الرسول الكريم -صلى الله عليه وسلم-

ولو كان هذا الحديث يفيد الإمامة لعلي فلماذا لم يقرم علي ويذكر الصحابة بهذا الحديث ويطلبهم بالبيعة له؟! فإن قيل: فعل ذلك تقيّة! فيقال للمخالف: كيف يفعل ذلك تقيّة ليحفظ نفسه وقد علم -وعلمنا يقيناً- أن حفظ الدين أولى من حفظ النفس، وخصوصاً بالنسبة لمن أوكل إليه هذا الأمر، وحاشى علياً أن يكون كذلك! فالمخالف يزعم أن مهمة الإمام هي نفس مهمة النبي فهل اتقى النبي قريشاً وكنتم أمر الدين أم أنه خاطب عمه قائلاً: والله يا عم لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر ما تركته حتى يظهره الله أو أهلك دونه.

إذا كانت الوصية لعلي من لدن آدم -عليه السلام- كما يذكره القمي، في كتابه (الإمامة والتبصرة من الحيرة) [٣٥]، فهذا يعني أن إرادة الله تبارك وتعالى على إمامة علي إرادة تكوينية، والله تبارك وتعالى إذا أراد شيئاً لا يتخلف المراد -فعلم بطلان قول المخالف.

٣٤ - ٣١٦/٧.

٣٥ - تحقيق محمد رضا الحسيني، ١٩٨٧م، ص ١٥٣.

وإن كان زعم المخالف على نصية علي يمثل إرادة شرعية فالمتخلف عنها آثم؛ لأنه لم يقم بأمر الله الواجب عليه، وإن قضى حياته كلها ولم يقم بما أوجبه الله عليه بحجة التقية، فقد أصبح التكليف لا محل له. فقد علمنا أن علياً بن الحسين ومحمداً الباقر وجعفرأ الصادق ومن بعدهم لم يسعوا في طلب الخلافة، أو الإمامة، ولا مارسوها بل كان بعضهم بحالة ودٍ مع الخلفاء العباسيين كعلي بن موسى مع المأمون بن هارون. في حين كان بعض أخوة الرضا يدعو لنفسه خارجاً على خلافة المأمون في اليمن.

ولو كانت الإمامة لعلي ومن سبقه غصبها منه، فكيف يقبل علي أن يكون مستشاراً أميناً لغاصب حقه؟ وكيف يزوج ابنته لمن غصب حقه؟!

وإن كان علي يرى كما يزعم الشيعة أنه لا مدخل لاختيار الناس في تنصيب الإمام فكيف أخضع نفسه لاختيار الناس بأن يكون واحداً من الستة بعد مقتل عمر -رضي الله عنه-، ولم يدفع بأن هذه الشورى باطلة وهو الإمام بالنص الإلهي أو النبوي؟!

وإن كانت الإمامة لعلي بالنص فما معنى طلب العباس من علي أن يذهب إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ليسألاه: فيمن الأمر؟ يقول الكاتب الشيعي المعتدل أحمد الكاتب في كتابه: (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه): "وبالرغم مما يذكر الإماميون من نصوص حول تعيين النبي -صلى الله عليه وسلم- للإمام علي بن أبي طالب كخليفة من بعده إلا أن تراثهم يحفل بنصوص أخرى تؤكد التزام الرسول الأعظم وأهل البيت بمبدأ الشورى وحق الأمة في انتخاب أئمتها، فتقول رواية يذكرها الشريف المرتضى -وهو من أبرز علماء الشيعة في القرن الخامس الهجري- أن العباس بن عبد المطلب خاطب أمير المؤمنين في مرض النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يسأله عن القائم بالأمر بعده، فإن كان لنا بيعة وإن كان لغيرنا وصى بنا؛ وأن أمير المؤمنين قال: دخلنا على رسول الله فقلنا يا رسول الله استخلف علينا، فقال: لا إني أخاف أن تتفرقوا عنه كما تفرقت بنو إسرائيل عن هارون، ولكن إن يعلم الله في قلوبكم خيراً اختار لكم"<sup>[٣٦]</sup>.

ثم كيف لم يستشهد علي بالنص في مراسلاته لمعاوية واستشهد بأنه بويع كما بويع من قبله فقال: إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان ذلك لله رضي، فإن خرج من أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبي قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين.<sup>[٣٧]</sup>

<sup>٣٦</sup> - الشافعي: ج٣/٩١، وشيبه بهذا المعنى جاء في مسند الإمام أحمد.

<sup>٣٧</sup> - نهج البلاغة: ج٣/٧، من كتاب له إلى معاوية.

ثم "كيف يحتمل عقل عاقل، أو يشتبه على بر أو فاجر -إلا من أراد الله فتنته- أن المهاجرين والأنصار وجميع التابعين لهم بإحسان علموا أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قد نص على علي بن أبي طالب، وأمرهم أن يوالوه فعصوا الرسول -صلى الله عليه وسلم- وتركوا أمره، وأمرهم أبو بكر أن يولوا عمر بن الخطاب فاتبعوه وأطاعوه، وأمرهم عمر بن الخطاب أن يولوا أحد السنة فلم يخالفوه ولم يعصوه"<sup>[٣٨]</sup>. وقد وقعت مناسبات مهمة، وأحداث خطيرة توجب إظهار النص كحادثة السقيفة، وحادثة الشورى، فلم يفعل شيئاً من ذلك. وقد جرى تحكيم الحكيم ومعه أكثر الناس فلم يكن في المسلمين من أصحابه فضلاً عن غيرهم من احتج في مثل هذا المقام الذي تتوفر فيه الهمم والدواعي على إظهار النص، وقد احتجوا بقوله -صلى الله عليه وسلم: ((تقتل عماراً الفئة الباغية))، بل كيف يقبل علي بالتحكيم أصلاً إذا كان النص موجوداً.

ولو كان الأمر في الإمامة على ما يقول هؤلاء الروافض لما كان الحسن -رضي الله عنه- في سعة من أن يسلمها إلى معاوية -رضي الله عنه-، فيعينه على الضلال وعلى إبطال الحق وهدم الدين، فيكون شريكه في كل مظلمة، ويبطل عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ويوافقه على ذلك أخوه الحسين -رضي الله عنهما-، فما نقض قطّ بيعة معاوية إلى أن مات، فكيف استحلّ الحسن -رضي الله عنه- إبطال عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لمعاوية طائعاً غير مكره؟

وكيف يكون منصوباً عليه من الله تعالى ثم يقول حسبما جاء في نهج البلاغة: "دعوني والتمسوا غيري، فإننا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول. إلى أن قال: وإن تركتموني فأنا كأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خيراً لكم مني أميراً. وقال أيضاً -حسب ما رواه- في نهج البلاغة مخاطباً طلحة والزبير: "والله ما كانت لي في الخلافة رغبة، ولا في الولاية إربة، ولكنكم دعوتموني إليها وحملتوني عليها!" وفي النهج أيضاً، عن علي -رضي الله عنه-: "لله بلاء فلان... لقد قوّم الأود، وداوى العمد، وأقام السنة، وخلف البدعة، وذهب نقي الثوب، قليل العيب، أصاب خيرها واتقى شرها، أدى لله طاعة واتقاه بحقه، رحل وتركهم في طرق متشعبة لا يهتدي إليها الضال، ولا يستيقن المهتدي. وقد حذف الشريف صاحب النهج حفظاً لمذهبه لفظ (أبي بكر أو عمر) وأثبت بدله (فلان)، ولهذا الإبهام اختلف الشراح! فقال البعض: هو أبو بكر، والبعض: عمر، ورجح الأكثرون الأول.

٣٨ - أبو بكر محمد بن حاتم بن زنجويه، إمامة أبي بكر الصديق - مخطوط غير مرقم الصفحات. نقلاً عن أصول مذهب الشيعة بتصرف يسير.

ثمَّ كيف يمدح الصحابة الكرام بقوله: "لقد رأيت أصحاب محمد -صلى الله عليه وسلم- فما أرى أحداً يشبههم منكم، لقد كانوا يصبحون شعناً غرباً، وقد باتوا سجداً وقياماً يراوحون بين جباههم ويقبضون على مثل الجمر من ذكر معادهم، كأن بين أعينهم ركب المعزى من طول سجودهم، إذا ذكر الله همرت أعينهم حتى ابتلت جيوبهم ومادوا كما يميد الشجر يوم الريح العاصف خوفاً من العقاب ورجاءً للثواب". ويقول: "أين القوم الذين دعوا إلى الإسلام فقبلوه وقرأوا القرآن فأحكموه، وهيجوا إلى القتال فولَّهوا ولَّه اللقاح إلى أولادها، وسلبوا السيوف أغمادها وأخذوا بأطراف الأرض زحفاً زحفاً، وصفاً صفاً، بعضٌ هلك وبعضٌ نجا، لا يبشرون بالأحياء ولا يعززون بالموتى، رمد العيون من البكاء، خُصَّ البطون من الصيام، ذبل الشفاء من الدعاء، صفر الألوان من السهر، على وجوههم غبرة الخاشعين، أولئك إخواني الذاهبون، فحق لنا أن نظماً إليهم ونعض الأيدي على فراقهم!"<sup>[٣٩]</sup> في حين يسبهم ويتهمهم بالضلال منظرُوا عقيدة الإمامة في الماضي والحاضر؛ لأن هؤلاء الصحابة -رضوان الله عليهم- غمطوا علياً حقه بزعم الإمامية.

ثمَّ إنهم لم يكتفوا بدعوى الإمامة حتى أضافوا لها عقيدة (العصمة) في (أئمتهم)! ففي حين يعتقد أهل السنة والجماعة عصمة الأنبياء فيما يبلغونه عن ربهم تبارك وتعالى على أنه دين، ويعتقدون أنه لا عصمة لأحد من بني آدم فيما سوى ذلك؛ يعتقد الشيعة الإثنا عشرية أن أئمتهم معصومون عن الخطأ والسهو والنسيان، ومن باب أولى جميع الفواشش والردائل، ويبررون هذا الاعتقاد بأن الأئمة هم حفظة الدين والقوامون عليه حالهم في ذلك حال الأنبياء، وقالوا: الدليل الذي يجعلنا نقول بعصمة الأنبياء هو نفسه الذي يفرضي بالقول إلى عصمة الأئمة.<sup>[٤٠]</sup>

كما استدلوا على وجوب عصمة الإمام بنظرية اللطف التي أوجبوا فيها على الله تعالى تعيين إمام معصوم؛ لأن الإمام هادٍ والذي يخطئ لا يكون هادياً فوجب أن يكون معصوماً. كما يستدلون على عصمة الإمام بتفسير الآية التالية تفسيراً خاصاً بهم، وهي: **{وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ}** [البقرة: ١٢٤]، ويفسرون الظلم بالخطأ حيناً وبالشرك حيناً، ودلالتها عندهم على العصمة أن من وقع منه الشرك في أي مرحلة من مراحل حياته فليس جديراً بمنصب الإمامة! والهدف من القول بالعصمة أن مسألة عصمة الأئمة تشكل قاعدة أساسية يقوم عليها المذهب كونها تدعم:

<sup>٣٩</sup> - نهج البلاغة، ج ١/٢٣٤.

<sup>٤٠</sup> - محمد رضا المظفر، عقائد الشيعة الإمامية.

أولاً: نظرية النص على الإمام. فهم يرون أن الإمام هاد للأمة، والهادي إذا أخطأ احتاج إلى هاد آخر فيقع التسلسل، لذا لا بد أن يكون الهادي معصوماً يقود الأمة كما كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - يقودها، ومن المحال أن يكون اختيار المعصوم من قبل من يخطئ (وهُم الأمة)! لذا لا بد أن يكون معيناً من معصوم مثله والمعصوم الأول هو الرسول -صلى الله عليه وسلم-، فيلزم من ذلك أن يكون النبي قد عين المعصوم من بعده.

ثانياً: نظرية عدم شرعية الخلفاء الراشدين الثلاثة. وذلك باعتبار أن الخلفاء الثلاثة الذين سبقوا علياً -رضي الله عنه وعنهم- تم اختيارهم من قبل الأمة، وما دام اختيارهم قد تم من غير المعصوم فهم -بالتالي- غير معصومين، والإمام لا يكون إلا معصوماً فهم -إذن- ليسوا أئمة -كما يزعم الشيعة.

ودعوى الشيعة بالقول بعصمة الأئمة باطلة من وجوه:

فلم نر في كتاب الله ما يشير لا من قريب ولا من بعيد إلى هذه الدعوى، بل كتاب الله ينص على طاعة الله وطاعة الرسول، فقال تعالى: **{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا }** [النساء: ٥٩]. وقال تعالى: **{ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا }** [النساء: ٦٩]، فالقرآن الكريم ألزم المؤمنين بطاعة الله وطاعة الرسول وطاعة أولي الأمر بما لا يتعارض والأصلين الأولين، فدل على عدم عصمة أحد بعد الرسول -صلى الله عليه وسلم-.

وأما إلزام المخالف من مراجعه، فإن مصادر الشيعة تروي عن أمير المؤمنين علي قوله: "لا تخالطوني بالمصانعة، ولا تظنوا بي استتقالاً في حق قيل لي، ولا التماس إعظام النفس، فإنه من استتقل الحق أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه، فلا تكفوا عن مقالة بحق، أو مشهورة بعد، فإنني لست في نفسي بفوق أن أخطئ ولا آمن ذلك من فعلي!"<sup>[٤١]</sup>، وجاء في نهج البلاغة -أيضاً: "لا بد للناس من أمير برّ أو فاجر يعمل في أمرته المؤمن، ويجمع به الفيء، ويقاقل به العدو، وتأمين به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوي!"<sup>[٤٢]</sup>.

وقال أبو عبد الله -كما تروي كتب الشيعة-: "إننا لنذنب ونسيء ثم نتوب إلى الله متاباً!"<sup>[٤٣]</sup>.

٤١ - نهج البلاغة: ص ٣٣٥.

٤٢ - ص ٨٢.

٤٣ - بحار الأنوار: ج ٢٥/٢٠٧.

ونقلت كتب الشيعة أن الحسين بن علي -رضي الله عنهما- كره صلح أخيه الحسن مع معاوية وكان يقول: (لو جز أنفي كان أهون علي مما فعله أخي)! وزعم أبو مخنف أن الحسين كان يقول شعراً:

فما ساءني شيء كما ساءني أخي \*\*\* ولم أرضَ والله الذي كان صانعا  
ولكن إذا ما الله أمضى قضاءه \*\*\* فلا بد يوماً أن ترى الأمر واقعا  
ولم أكُ أرضى بالذي قد رضوا به \*\*\* ولو جمعت كفي إليّ المجمعاً  
ولو جزَّ أنفي قبل ذلك جِزَّةً \*\*\* بموس لما ألفت للصالح طائعا. [٤٤]

وهذه المقولة فيها تخطئة أحدهما لا محالة، فإن كان فعل الحسن بالصلح صحيحاً فقول الحسين خطأ، وإن كان قول الحسين صحيحاً ففعل الحسن خطأ، وعلى كلا الوجهين انتفت العصمة عن أحدهما، وإذا انتفت عن أحدهما انتفت عن الآخرين حكماً حتماً عندهم؛ لأنه لا يدل على المعصوم إلا معصوم، فإن دل من اعتقدت فيه العصمة على شخص بعده وتبين عند التالي الخطأ فإن خطأ التالي ينفي العصمة عن السابق؛ لأن السابق أخطأ بدلالته على غير معصوم وزعم أنه معصوم، وهكذا يلزم التسلسل وينفرد عقد العصمة المزعوم.

#### البداء:

ومن الاعتقادات التي اعتمدها الشيعة الإثنا عشرية دعماً لمذهبهم -اعتقادهم بالبداء فما هو البداء؟!:

البداء لغة: كما جاء في القاموس: بدا بدواً، وبدواً، وبداءً، وبداءةً؛ ظهر، وبادي الرأي: أي ظاهره. وبداءةً في الأمر بدواً وبداءً وبداءةً، نشأ له فيه رأي. [٤٥]، حيث قال تعالى: **لَهُمْ مِّنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ** [الزمر: ٤٧]، وقال تعالى: **ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ حَتَّى حِينٍ** [يوسف: ٣٥].

والبداء عند المخالفين أن ينشأ لله رأي آخر! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. ويحتجون له بالآية الكريمة **{يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ}** [الرعد: ٣٩]، قال المجلسي في البحار: قال أبو جعفر وأبو عبد الله عليهما السلام: يا أبا حمزة إن حدثناك بأمر أنه يجيء من هاهنا فجاء من هاهنا، فإن الله يصنع ما يشاء وإن حدثناك اليوم بحدثك وحدثناك غداً بخلافه فإن الله يمحو ما يشاء ويثبت! [٤٦].

وأول ما ظهر القول بالبداء كان بعد وفاة إسماعيل بن جعفر الصادق، حيث كان جعفر على زعم المخالفين قد أوصى لولده إسماعيل بالإمامة من بعده، لكن إسماعيل توفاه الله -

٤٤ - المرعشي، شرح إحقاق الحق.

٤٥ - القاموس المحيط باب الواو والياء، فصل الباء. ص ١٦٢٩.

٤٦ - بحار الأنوار: ج ٤/١١٩.

تبارك وتعالى - قبل أبيه، فأحدث هذا هزة عنيفة في المذهب الشيعي حيث إن أسس المذهب تقوم على النص على الإمام وعلى عصمة الإمام. فجاء موت إسماعيل ليظهر أن النص كان في غير محله، حيث مات إسماعيل قبل أبيه، وأن صاحب النص قد أخطأ إذ أوصى بالإمامة لمن هو ليس إماماً. وأمام هذه المفاجأة تزعزع المذهب وتفرق إلى فرق شتى؛ ونتج عن ذلك أن بعض أصحاب جعفر وقعوا في الحيرة ولم يعودوا يعرفون إمامهم، ومثالهم زرارة بن أعين الذي وافاه المرض في فترة موت إسماعيل وعدم معلومية الإمام ثم توفي جعفر الصادق ولم يعلم زرارة على وجه الدقة من هو الإمام بعد جعفر فأرسل ولده من الكوفة إلى المدينة لكي يستطلع له الإمام الجديد، ولكن الموت أدركه فوضع القرآن على صدره وقال: اللهم إني أشهد أنني أتم بمن أثبت إمامته هذا المصحف. [٤٧]

وقد حدثت نفس المسألة مرة أخرى عندما أوصى علي الهادي بن محمد الجواد إلى ولده محمد بن علي الهادي، ولكن محمداً مات قبل أبيه. فأوصى الأب -علي الهادي- إلى ولده الثاني الحسن الذي لقب بالعسكري. وقال له: يا بني أحدث الله شكراً فقد أحدث فيك أمراً. [٤٨]، وروي عن الحسن العسكري قوله: ما مني أحد من آبائي بمثل ما منيت به من شك هذه العصابة في. [٤٩] حتى إن أخاه جعفر بن علي لم يسلم له بالإمامة وانشق عنه مطالباً بها لنفسه. وقد وقعت هذه الهزة مرة أخرى في شأن الإمام من بعد الحسن العسكري، فقد روى الكليني: عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري قال: كنت عند أبي الحسن العسكري وقت وفاة ابنه أبي جعفر وقد أشار إليه ودل عليه، وإني لأفكر في نفسي وأقول: هذه قصة أبي عبد الله وإسماعيل! فأقبل إلي أبو الحسن وقال: نعم يا أبا هاشم بدا لله في أبي جعفر وصير مكانه أبا محمد (الحسن) كما بدا له في إسماعيل بعدما دلّ عليه أبو عبدالله ونصبه وهو كما حدثتك نفسك ولو كره المبطلون. [٥٠].

هذه الأحداث التي وقعت كان لا بد من إيجاد مبرر مقنع لها بحيث لا ينصدع ركن النص، ولا ركن العصمة. وكان المبرر هو القول بالبداء كما مرّ في حديث علي الهادي لأبي هاشم الجعفري. وقد فهم أكثر الشيعة البداء فهما غالباً منحرفاً على أنه: (نشوء رأي جديد لله في مسألة استبدال الإمام!) والأدلة على ذلك من كتب المذهب هي:

- قول الكليني في الكافي: ما عبد الله بمثل البداء، وما عظم الله بشيء مثل البداء.

٤٧ - الصدوق، إكمال الدين، ص ٧٥-٧٦.

٤٨ - الكليني، الكافي: ج ١/٣٢٦.

٤٩ - الصدوق، إكمال الدين، ص ٢٢٢.

٥٠ - نفس المصدر، ص ٣٢٨.

- ما رواه الصدوق في (كمال الدين) عن جعفر الصادق أنه قال: ما بدا لله في شيء بدا له في إسماعيل ابني.

- ما رواه الكليني، عن محمد الباقر: أن رسل الله من الملائكة لما أرسلوا لقوم لوط قال لهم لوط: يا رسل ربي فما أمركم ربي فيهم؟ قالوا: أمرنا أن نأخذهم بالسحر، قال: لي إليكم حاجة، قالوا: وما حاجتك؟! قال: تأخذوهم الساعة فإني أخاف أن يبدو لربي فيهم، قالوا: يا لوط إن موعدهم الصبح أليس الصبح بقريب. [٥١].

- وروى الكليني في الكافي عن مرزم بن حكيم قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ما تتبأ نبي حتى يقر الله بخمس خصال: البداء، والمشية، والسجود، والعبودية والطاعة. [٥٢].

- ونقل صاحب كتاب (مع د. الموسوي في كتابه الشيعة والتصحيح) عن محمد حسين آل كاشف الغطاء قوله: "ما يشنع به الناس على الشيعة ويزدري عليهم أيضاً أمران، الأول قولهم بالبداء تخيلاً من المشنعين أن البداء الذي تقول به الشيعة هو عبارة عن أن يظهر ويبدو لله عز شأنه أمراً لم يكن عالماً به، وهل هذا إلا الجهل الشنيع والكفر الفظيع.... أما البداء الذي تقول به الشيعة والذي هو من أسرار آل محمد فهو عبارة عن إظهار الله جل شأنه أمراً يرسم في ألواح المحو والإثبات. وإلى المقام الأول بقوله تعالى: (يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب). ثم ينقل القزويني -جده- أن معنى البداء هو أنه سبق في علم الله تعالى الأزلي ولم يكن ظاهراً للناس فأراد الله تعالى أن يظهره" [٥٣]. وهو بدوره نقل نص جده عن الشيعة وعقائدهم وأحكامهم.

- وينقل القزويني عن محسن الأمين قوله: "البداء نسخ في التكوين كما أن النسخ المعروف نسخ في التشريع". [٥٤].

وهذه الأقوال بالرغم من كونها أخف من الأقوال المنسوبة زوراً إلى العدول من أهل البيت الأوائل كمحمد الباقر وجعفر الصادق -رحمهما الله- إلا أنها لا تعبر عن الحقيقة تعبيراً سديداً. إلا ما نقل عن القزويني الجد بأن معنى البداء هو سبق في علم الله. ولكن هذا التفسير الصحيح لا يتناسب بحال من الأحوال مع الأقوال القديمة ولا تحتمله تلك النصوص، كالنص المنقول عن الباقر في حوار الملائكة مع نبي الله لوط. ولا تحتمله أيضاً القصص المنسوبة للشيعة في البداء لله في إسماعيل بن جعفر ومحمد بن علي الهادي. حيث إن المعنى هنا واضح هو تغيير إرادة الله. وليس مجرد سبق في علم الله. إذ قد ذكر المخالف أن العدل واجب

<sup>٥١</sup> - الكافي في الفروع: ج ٥/٥٤٦، نقلاً عن عقائد الشيعة في الميزان، محمد كامل الهاشمي ص ١٤٥-١٤٦.

<sup>٥٢</sup> - الكافي في الأصول: ج ١/١٤٨، نقلاً عن المصدر السابق.

<sup>٥٣</sup> - مع د. الموسوي في كتابه الشيعة والتصحيح، ط ١-١٩٨٨م، ص ٣٢٩-٣٣٠.

<sup>٥٤</sup> - المصدر السابق عن نقص الشيعة لمحسن الأمين ص ٤٠٩.

بحق الله، فكيف يبدو له بما يوقع الأمة في الحيرة بحيث لا تعرف إمامها؟! وكيف يصور المعصوم والهادي للأمة أنه هادٍ للحق ثم يغير رأيه برأي مناقض بحيث تقع الأمة في الحيرة؟! حتى يموت علم من أعلامهم كزرارة وهو لا يعرف إمام زمانه؟!!

أما قول (محسن الأمين): أن البداء نسخ في التكوين، فما دام الوحي انقطع فأنى له هذا العلم؟! وكيف يحكم على أفعال الله بعقله بدون أي دليل؟! وإذا قلنا بنسخ التكوين، فيكون كل فعل غير مناسب لنا مبرراً بالنسخ التكويني.. فأين الضابط لذلك؟! سبحانك هذا بهتان عظيم.

أما ابن بابويه القمي فنفي أن يكون هناك بداء في الأئمة أصلاً، وذلك من خلال إنكاره أن جعفرًا عيناً أحداً بعده. فنقل بسنده عن عبد الله بن جعفر الحميري عن أحمد بن محمد بن عيسى عن البرقي والحسين بن سعيد جميعاً عن النضر بن سويد عن يحيى الحلبي عن يزيد بن معاوية عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبد الله -عليه السلام-: أصلحك الله بلغنا شكواك فأشفقنا فلو أعلمتنا من بعدك؟ فقال: إن علياً عليه السلام كان عالماً والعلم يتوارث ولا يهلك عالم إلا بقي من بعده من يعلم مثل علمه أو ما شاء الله، قلت: أفيسع الناس إذا مات العالم أن لا يعرفوا الذي بعده؟ فقال: أما أهل البلدة فلا -يعني المدينة- وأما غيرهم من أهل البلدان فقد رآهم إن الله يقول: **{وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ}** [التوبة: 123]. قال قلت: رأيت من مات في ذلك، فقال: بمنزلة من خرج مهاجراً إلى الله ورسوله ثم أدركه الموت فقد وقع أجره على الله، قال قلت: فإذا قدموا فبأي شيء يعرفون صاحبهم؟ قال: يعطى السكينة والوقار والهيبة.<sup>[55]</sup>

وقال في حديث آخر (ابن بابويه): ما كان ليبدو له في إمام تسمية ولا خروجاً. وقال: وما أفرق -بعد قولي إن الإمامة إحدى الشرائع الخمس- بين من يقول بالبداء فيها بالعدد أو التسمية، وبين من يقول بالبداء في الصلاة والصوم وسائر الشرائع الأربعة، لأن مخرج الأربعة من الواحدة، وهي الإمامة فإن جاز أن ينسخ الله أصل الشرائع جاز أن ينسخ فرعها وأعود بالله أن أقول بنسخ شريعة أو تبديل ملة.<sup>[56]</sup>

وأخيراً. فإن الاضطراب واضح في موقف بعض الشيعة المتأخرين من هذه المسألة أما الغالبية منهم فهي على فهم البداء بالمعنى الشنيع الفظيع. فنسأل الله الهداية والتوفيق.

التقية:

<sup>55</sup> - الإمامة والتبصرة من الحيرة، علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، تحقيق: محمد الرضا الحسيني، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ص 225-226.

<sup>56</sup> - نفس المصدر، ص 148.

التقية عند أهل السنة والجماعة رخصة من الرخص الشرعية التي يمكن ممارستها لا قولاً فقط، ولكن عند الضرورة الملجئة. وخير مثال لها ما حصل مع الصحابي الجليل عمار بن ياسر عندما اعتدت قريش عليه وعلى أسرته، فاضطر تحت التعذيب أن يقول كلمة بحق الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم. قال أبو عالية: التقية باللسان وليس بالعمل.<sup>[٥٧]</sup>

وهي تستخدم مع الكافرين كما هو ظاهر الآية الكريمة **{لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ}** [آل عمران: ٢٨] ، قال ابن جرير الطبري: "التقية التي ذكرها الله في هذه الآية إنما هي تقية من الكفار لا من غيرهم!"<sup>[٥٨]</sup>.

قال ابن المنذر: "أجمعوا على أن من أكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل فكفر وقلبه مطمئن بالإيمان أنه لا يحكم عليه بالكفر".<sup>[٥٩]</sup>

هذا باختصار مفهوم التقية عند أهل السنة، لذلك لا ترى في فقه أهل السنة الحديث عن التقية أصلاً، ولكنك ربما وجدت شذرات في ثنايا الحديث عن قاعدة الضرورات التي تبيح المحظورات. فما هو مفهوم التقية عند الشيعة الإثني عشرية؟!

التقية عند الشيعة الإثني عشرية ليست رخصة بل هي ركن من أركان دينهم كالصلاة أو أعظم، قال ابن بابويه: "اعتقادنا في التقية أنها واجبة، من تركها بمنزلة من ترك الصلاة"<sup>[٦٠]</sup>، واستدلوا لذلك بأقوال هي عندهم أحاديث. منها: قال الصادق: "لو قلت أن تارك التقية كتارك الصلاة لكنت صادقاً"<sup>[٦١]</sup>، بل هي السبب عندهم في عز دينهم! يقول أبو عبد الله: "إنكم على دين من كتمه أعزه الله، ومن أذاعه أذله الله"<sup>[٦٢]</sup>، وقال: ".. أباي الله - عز وجل - لنا ولكم في دينه إلا التقية"<sup>[٦٣]</sup>. وهي -التقية: "واجبة لا يجوز رفعها إلى أن يخرج القائم، فمن تركها قبل خروجه فقد خرج عن دين الله -تعالى- وعن دين الإمامية وخالف الله ورسوله والأئمة"<sup>[٦٤]</sup>..

ونسبوا لأبي عبد الله أنه قال: "من صلى معهم -مع السنة الذين يسمون عندهم العامة- في الصف الأول فكأنما صلى مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في الصف الأول"<sup>[٦٥]</sup>، وقال:

<sup>٥٧</sup> - نفس المصدر السابق، ص ١٤٨.

<sup>٥٨</sup> - تفسير الطبري: ٣١٦/٦، بتحقيق شاکر.

<sup>٥٩</sup> - فتح الباري: ٣١٤/١٢.

<sup>٦٠</sup> - الاعتقادات: ص ١١٤.

<sup>٦١</sup> - ابن بابويه، من لا يحضره الفقيه، ج ٨٠/٢.

<sup>٦٢</sup> - أصول الكافي: ٢٢٢/١.

<sup>٦٣</sup> - أصول الكافي: ٢١٨/٢.

<sup>٦٤</sup> - الاعتقادات: ص ١١٤-١١٥.

<sup>٦٥</sup> - بحار الأنوار، باب التقية: ٤٢١/٧٥.

"من صلى خلف المنافقين بتقية كان كمن صلى خلف الأئمة"<sup>[٦٦]</sup>، وقال أبو عبد الله: التقية من ديني ودين آبائي ولا دين لمن لا تقية له!

والسؤال الذي يفرض نفسه هو ما هي أسباب كل هذا الاهتمام بالتقية؟! والجواب هو أن:

١- أصل الشيعة في مذهبهم للنص على علي بن أبي طالب من الله تعالى ومن الرسول صلى الله عليه وسلم، وأنه الإمام بعد رسول الله مباشرة، وأن خلافة الثلاثة قبله باطلة، ولكن ما فعله علي رضي الله عنه خالف هذا التأصيل حيث بايع علي أبا بكر وعمر وعثمان ولم يطالبهم بإمامة ولا غيرها، بل كان مستشاراً لهم، وهذه الأفعال من علي رضي الله عنه تهدم ما أصل له الشيعة بالكلية، فكان لابد لهم للخروج من هذا المأزق أن يحاولوا إظهار عدم التناقض في المذهب، فلم يجدوا سبيلاً لذلك سوى القول بأن ما فعله علي رضي الله عنه من مبايعة الخلفاء الثلاثة والعمل معهم كان من باب التقية!

٢- أصل الشيعة في مذهبهم للعصمة، وقالوا: إن الأئمة معصومون عن الخطأ والسهو والنسيان!

ولكن الذي حصل فعلاً أن هؤلاء الأئمة غير معصومين ولقد صدرت منهم أقوال وأفعال تدل على عدم العصمة حتى قال أحد أهم مشايخهم -وهو الطوسي: إنك لا تكاد تجد خبراً عند الشيعة إلا وتجد بإزائه ما يناقضه! (عن أصول مذهب الشيعة).

ويقول سليمان بن جرير الذي كان رافضياً ثم تحول هو وجماعة معه إلى المذهب الزيدي: إن هؤلاء الرافضة تمسكوا بمقولتين لا يضبطون معهما على كذب أبداً التقية والبداء!

٣- أراد الشيعة أن يخرجوا من الإحراج الشديد تجاه المذاهب الإسلامية الأخرى، حيث إن مذهبهم مليء بالمتناقضات فقالوا: إن سبب هذه التناقضات هو التقية! ذكر الخميني في كتابه (كشف الأسرار) عن زرارة قوله: سألت الإمام عن شيء فأجابني عليه جواباً وجاءه آخر فسأله عن الشيء ذاته فأجابني عليه جواباً آخر وجاءه ثالث فسأله عن الشيء ذاته فأجابني عليه بجواب ثالث، قلت: لقد أجبت الشيعة الثلاثة الذين سألوا عن شيء واحد بأجوبة مختلفة؟! قال الإمام: حتى ينشب الخلاف بينهم ولا تظهر الحقيقة!

٤- أخيراً استخدم الشيعة التقية للهروب من محاجة المخالف لهم، وهم في الواقع لو كانوا طلاب حق لكانوا محجوجين في مذهبهم، لكنهم لما كانوا طلاب باطل لجأوا إلى التقية، فعندما تحاججهم في أي مسألة عليها دليل من أقوال أئمتهم يبين بطلان ما هم عليه يردون: بأن هذا القول إنما قاله الإمام تقية والمذهب بخلافه!

وبحسبك أن تعرف أن الإمام زيد بن علي وهو من أهل البيت يروي عن علي -رضي الله عنه- كما تتفقه كتب الإثنى عشرية نفسها- أنه غسل رجله في الوضوء، ولكن "شيخ الطائفة" الطوسي لا يأخذ بهذا الحديث ولا يجد حجة يحتج بها سوى دعوى التقية، فهو يورد الحديث في كتابه الاستبصار عن زيد بن علي عن جده علي بن أبي طالب قال: "جلست أتوضأ فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ابتدأت الوضوء... إلى أن قال: وغسلت قدمي، فقال لي: يا علي خلل بين الأصابع لا تخلل بالنار"<sup>[٦٧]</sup>، فهذا الحديث يخالف ما عليه الشيعة الإثنى عشرية، لذلك قال الطوسي: "هذا خبر موافق للعامة -يعني أهل السنة- وقد ورد مورد التقية، لأن المعلوم الذي لا يتخالج منه الشك من مذاهب أئمتنا -عليهم السلام- القول بالمسح على الرجلين، ثم قال: إن رواية هذا الخبر كلهم عامة، ورجال الزيدية، وما يختصون به لا يعمل به!"<sup>[٦٨]</sup> ثم ساق رواية أخرى عن أبي عبد الله جعفر الصادق في النص على غسل الرجلين وحملها على التقية -أيضاً!<sup>[٦٩]</sup>.

هل تمثل التقية أساساً للتقارب أو الوحدة مع الشيعة إذا كان لا يعرف لهم بها نحلة ولا ملة؟! وظاهر أو باطن؟!

### الرجعة:

قال في القاموس: رجع يرجع رجوعاً ومرجعاً ورجعاً.. انصرف، ويؤمن بالرجعة أي بالرجوع إلى الحياة الدنيا بعد الموت، وعود المطلق إلى مطلقته.<sup>[٧٠]</sup>

والرجعة عند الشيعة: رجوع أئمتهم إلى الحياة في الدنيا وقبل قيام الساعة، ورجوع أعداء الأئمة حتى يمكن الله الأئمة من الانتقام من أعدائهم في الدنيا قبل الآخرة.

وعرفها د. موسى الموسوي بقوله: الرجعة في المذهب الشيعي تعني أن أئمة الشيعة مبتدئاً بالإمام علي ومنتهياً بالحسن العسكري -الذي هو الإمام الحادي عشر في المذهب الإثني عشري- سيرجعون إلى هذه الحياة الدنيا، ليحكموا المجتمع الذي أرسى قواعده بالعدل والقسط الإمام المهدي الذي يظهر من غيبته قبل رجعة الأئمة ويملاً الأرض قسطاً وعدلاً ويمهد الطريق لرجعة أجداده، وتسلمهم الحكم، وإن كل واحد من الأئمة حسب تسلسلهم التاريخي سيحكم الأرض ردهاً من الزمن ثم يتوفى ليليه خلفه حتى ينتهي إلى الحسن العسكري.<sup>[٧١]</sup>

<sup>٦٧</sup> - الاستبصار: ٦٥/١-٦٦.

<sup>٦٨</sup> - الاستبصار: ٦٥/١-٦٦.

<sup>٦٩</sup> - الاستبصار: ٦٥/١.

<sup>٧٠</sup> - القاموس المحيط، مادة رجع.

<sup>٧١</sup> - الشيعة والتصحيح، موسى الموسوي، ص ١٤١-١٤٢.

ثم يقول الموسوي: والذين كتبوا في الرجعة من أعلام الشيعة فسروا قوله تعالى: **{وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ}** [الأنبياء: ١٠٥] ، ولا تقتصر الرجعة عند الشيعة على الأئمة بل سيرجع معهم كل الذين بلغوا غاية الفساد وظلموا الأئمة حقوقهم، وسيلاقون نصيبهم من العذاب الدنيوي قبل عذاب الآخرة. [٧٢]

ونسبوا إلى جعفر الصادق قوله: ليس منا من لا يؤمن برجعتنا ولا يقر بحل المتعة. [٧٣]. ونقل المجلسي عن الصدوق ابن بابويه القمي عن الإمام الباقر قوله: إذا ظهر المهدي سيحيي عائشة ويقوم عليها الحد. [٧٤].

ونقل صاحب (مختصر بصائر الدرجات) عن علي بن مهزيار قوله: كنت نائماً في مرقدٍ إذ رأيت فيما يرى النائم قائلاً يقول: حُجَّ السنة فإنك تلقى صاحب الزمان، وذكر الحديث بطوله، إلى أن قال: يا ابن مهزيار ومَّ يده إليّ، أنبئك الخبر... وأحج بالناس حجة الإسلام فأجيء إلى يثرب فأهدم الحجرة وأمن بها وهما طريان فأمر بهما تجاه البقيع وأمر بخشبتين يصلبان عليهما فتورقان من تحتها فيفتتن الناس بهما أشد من الفتنة الأولى فينادي منادٍ من السماء يا سماء انبذي ويا أرض خذي، فيومئذ لا يبقى على وجه الأرض إلا مؤمن قد أخلص قلبه للإيمان، قلت يا سيدي ما سيكون بعد ذلك؟ قال: الكرة الكرة الرجعة الرجعة، ثم تلا هذه الآية: (ثم رددنا لكم الكرة عليهم وأمددناكم بأموال وبنين وجعلناكم أكثر نفيراً)!

ونقل المجلسي عن الإمام محمد الباقر أنه قال: عندما يظهر الإمام المهدي فأول ما يبإيحه محمد عليه الصلاة والسلام ثم علي عليه السلام ويساعده الله بالملائكة. [٧٥]

وقال المجلسي في البحار: اعلم يا أخي أني لا أظنك ترتاب بعدما مهدت لك الطريق وأوضحت لك بالقول في الرجعة التي أجمعت عليها الشيعة في جميع الأعصار واشتهرت بينهم كالشمس في رابعة النهار.... فكيف يشك مؤمن بأحقية الأئمة الأطهار. [٧٦]

وينقل القزويني دليلاً آخر على ثبوت الرجعة وهو قوله تعالى: **{قَالُوا رَبَّنَا آمَنَّا آتَيْنِي وَأَحْيَيْتَنَا آتَيْنِي فَأَعْرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ}** [غافر: ١١].

وفي حقيقة الأمر فإن عقيدة الرجعة مثل العقائد الأخرى المتعلقة بالإمامة إنما وجدت كسندٍ ودعم لفكرة الإمامة حتى لا تتهار. فبعد كل الأصول التي أصلها الشيعة للإمام، من وجوب تعيينه على الله، إلى عصمته حتى يقم العدل، إلى النصية عليه من الله أو النبي أو الإمام

٧٢ - الشيعة والتصحيح، موسى الموسوي، مرجع سابق.

٧٣ - عقائد الشيعة في الميزان: ص ١٣٧، نقلاً عن (منتهى الآمال): ٣٤١/٢.

٧٤ - المصدر السابق، نقلاً عن (حق اليقين) للمجلسي: ص ٣٤٧.

٧٥ - عقائد الشيعة في الميزان، د. محمد كامل الهاشمي، نقلاً عن حق اليقين للمجلسي.

٧٦ - بحار الأنوار: ٢٢٥/١٣.

الذي قبله، وبعد محاولة الهروب من التناقضات بالتقية، وبعد القول بالبداء، بعد كل هذا لم يقدّم هؤلاء الذين زعم الشيعة فيهم أنهم أئمة بما فرضه الله عليهم من قيادة الأمة الإسلامية وهدايتها على مر العصور! فهل يكون كل ما سبق من تشريعات لغوياً؟! وبالتالي يكون لا معنى للتدين بهذا المذهب؟! أم لا بد من بحث عن حل؟!!

فكان الحل أن يجيبوا بأن هؤلاء الأئمة سيقومون من مرقدهم ويحكموا الناس رداً من الزمن! وليس هذا فحسب بل وإعادة الثارات جميعاً! وليس ذلك إلا تكريساً لعقيدة الكراهية والحقد والانتقام، فالرجعة عند هؤلاء وحسب زعمهم ليتمكنهم الله من الذين غصبوا حقوقهم في الحياة الدنيا قبل الآخرة!

إن الخميني يرى أن خلافة معاوية ويزيد وأمثالهم تتنافى مع العدل الإلهي فلا بد إذن أن يكونوا غاصبين للسلطة. فهو يقول: إننا لا نعبد إلهاً يقيم بناءً شامخاً للعدالة ثم يقوم بهدمه بنفسه ويجلس يزيداً ومعاوية وعثمان وسواهم من العتاة في مواقع الإمارة....<sup>[٧٧]</sup>.

فإذا سلّمنا له جدلاً بغضبهم للسلطة، فأين من عينهم الله لهذا المنصب؟! لقد عاشوا حياتهم كأفراد من هذه الأمة المسلمة وقضوا دون أن يتمكن أحدٌ منهم من ممارسة المهمة العليا وهي الإمامة، التي يزعم المخالفون فيها النص على أولئك الإثنى عشر؟! فهل عدم تمكينهم من ممارسة المهمة التي أنيطت بهم نفي آخر عند الشيعة للعدل الإلهي، أم أنه تخلفٌ من الأئمة عن إرادة الشارع ومن ثم يلزم إلحاق الإثم بهم؟!!

إننا لا نقول لا بهذه ولا بتلك، لكننا نقول أن نسبة النصية إلى الله كانت زوراً وبهتاناً على الله وعلى الرسول الكريم فعلى أي أساس نتحد؟!!

### الغيبة:

قضى الحسن العسكري سنة ٢٦٠ هجرية ولم يترك ولداً، لا ذكراً ولا أنثى، وأوصى لأمه التي كانت تعيش في المدينة المنورة عندما توفاه الله في سامراء. وتذكر كتب التاريخ الشيعية أنه بعد الوفاة حاول جعفر بن علي الهادي أخو الحسن العسكري أن يحوز على تركة الحسن، لكن أم الحسن حضرت من المدينة وأثبتت الوصية لها، في هذه الأثناء ادعت واحدة من جوارى الحسن أنها حامل، فتوقفت قسمة التركة، وحملت الجارية إلى قصر الخلافة، وصار جوارى الخليفة يتعهدن بخدمتها إلى أن مرت أشهر عديدة ولم ير أثرٌ للحمل عند الجارية، فنتبين كذبها، ووزعت تركة الحسن بين أمه وأخيه جعفر.<sup>[٧٨]</sup>

<sup>٧٧</sup> - كشف الأسرار: ص ١٢٣-١٢٤.

<sup>٧٨</sup> - انظر: القصة في إكمال الدين للصدوق، ص ٤٤، وما بعدها.

استغل جعفر أخو الحسن هذا الفراغ المرجعي عند الشيعة وأعلن الإمامة لنفسه، فعزاه عامة الشيعة بوفاة أخيه وهناؤه بالإمامة، وكان من ضمن المهنيين عثمان بن سعيد العمري الذي صار لاحقاً أول باب للمهدي؛ لكن بعض الشيعة لم يقبل إمامة جعفر لأن أصول المذهب الشيعي الإثني عشري تقول بأن الإمامة لا تكون في أخوين غير الحسن والحسين أبناء علي بن أبي طالب -رضي الله عنهم- وأوجبوا أن تكون عمودية أي من الأب إلى الابن. وازداد الاختلاف حتى تفرقت الشيعة إلى ما يزيد عن خمس عشرة فرقة، وفي ظل هذه الفرقة القاهرة والحيرة الظاهرة بدأ الشيعة يُكذَّب ويُكفَّر ويُفسَّق بعضهم بعضاً، بل ويلعن بعضهم بعضاً، ويتفل بعضهم في وجوه بعض.<sup>[٧٩]</sup>

ولقد ضيق الشيعة على أنفسهم بكذبهم إذ نسبوا لأئمتهم الحديث "لو بقيت الأرض بغير إمام ظاهر أو باطن"<sup>[٨٠]</sup>، وفي رواية (بحار الأنوار)<sup>[٨١]</sup> للمجلسي عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا تبقى الأرض بغير إمام ظاهر. وفي رواية أخرى: "ولو أن الإمام رفع من الأرض ساعة لَمَاجَتْ بأهلها كما يموج البحر بأهله"<sup>[٨٢]</sup>، لكن الإمام مات بلا عقب؟! وبقيت الأرض بلا إمام ولم يحدث شيء من هذه الكوارث؟!!

وعقب خبر وفاة الحسن بلا عقب حقق أسرة الحسن ونقابة أهل البيت والسلطان علنيًا في حقيقة الأمر، وذلك لإبطال ما يزعمه الشيعة في هذا المجال، ولهذا قرر القمي والنوبختي وغيرهما بأن الشيعة افترقوا -بعد وفاة الحسن العسكري- إلى فرق عديدة أنكر أكثرها وجود الولد أصلاً.<sup>[٨٣]</sup> حتى قال بعضهم: إنا قد طلبنا الولد بكل وجه فلم نجده، ولو جاز لنا دعوى أن للحسن ولدًا خفيًا لجاز مثل هذه الدعوى في كل ميت من غير خلف، ولجاز أن يقال في النبي صلى الله عليه وسلم أنه خلف ابنًا نبيًا رسولاً، لأن مجيء كمجيء الخبر بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخلف ولدًا من صلبه، فالولد قد بطل لا محالة.<sup>[٨٤]</sup>

جاء في تاريخ الطبري في حوادث سنة ٣٠٢ هـ أن رجلاً ادعى -في زمن الخليفة المقتدر- أنه محمد بن الحسن بن علي بن موسى بن جعفر، فأمر الخليفة بإحضار مشايخ آل أبي طالب وعلى رأسهم نقيب الطالبين أحمد بن عبد الصمد المعروف بابن طومار؛ فقال له ابن طومار: لم يعقب الحسن. وقد ضج بنو هاشم من دعوى هذا المدعي وقالوا: يجب أن يشهر هذا بين

٧٩ - الكافي للكليني والغيبة للنعماني.

٨٠ - الإمامة والتبصرة من الحيرة، قال الصدوق القمي: رواه في بصائر الدرجات وليس فيه كلمة (أو باطن).

٨١ - ٥١/٢٣.

٨٢ - أصول الكافي: ١/١٧٩.

٨٣ - المقالات والفرق: ص ١٠٢-١١٦، فرق الشيعة: ص ٩٦-١١٢.

٨٤ - المقالات والفرق: ص ١١٤-١١٥، فرق الشيعة: ص ١٠٣-١٠٤.

الناس، ويعاقب أشد عقوبة. فحمل على جمل وشهر يوم التروية ويوم عرفة، ثم حبس في حبس المصريين بالجانب الغربي.<sup>[٨٥]</sup>

وهذه الشهادة من بني هاشم، وعلى رأسهم نقيب الطالبين مهمة لأنها من نقيب العلويين الذي كان عظيم العناية بتسجيل أسماء مواليد هذه الأسرة في سجل رسمي. ولكن الطوسي ومعه طائفة الإثنى عشرية قبلوا دعوى عثمان بن سعيد الذي رجع عن بيعة جعفر، وقال بإثبات الولد وادعى بعد ذلك أنه الباب للغائب! وألف الشيعة من القصص الخرافية في الولادة الإعجازية للمولود المزعوم ما يضحك التكلي! وألفوا أيضاً في غيبته. ومن ذلك:

نسبوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم القول: "المهدي من ولدي تكزن له غيب وحيرة"، وعن الإمام الهادي: "الإمام بعدي ابني الحسن وبعده القائم!" وعن أبي عبد الله عن جابر أنه دخل على فاطمة الزهراء في حياة رسول الله ليهنئها بولادة الحسين، فرأى في يدها لوحاً أخضر ورأى فيه كتاباً شبه نور الشمس، فسألها عن ذلك فقالت: هذا اللوح أهداه الله إلى رسوله فيه اسم أبي واسم بعلي واسم ابني وأسماء الأوصياء من ولدي... والأخير منهم م ح م د بيعته الله رحمة للعالمين. وقد قال الطوسي: إن الشيعة يروون الأخبار عن غيبة المهدي على وجه التواتر خلفاً عن سلف!

وهنا نتساءل:

إذا كان عندهم أخبار عن المهدي وغيبته وهذه الأخبار بلغت حد التواتر كما ينقل الطوسي فلماذا اختلفوا وماجوا وكفر بعضهم بعضاً في ذلك الوقت كما تتقله كتبهم؟! إن هذا يؤكد أن هذا التواتر تواتر على الكذب جاء لاحقاً لستر عوار المذهب. وقد أصلوا أن الإمامة لطف واللفظ بحق الله واجب ووجود الإمام لطف والغائب غير موجود، فأين هو أصلهم هذا؟!!

وإذا نص الشيعة على أن من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية، وقالوا إن الفترة بعد الحسن كانت فترة حيرة، فما حكم من مات في تلك الفترة؟!!

وإذا كان يعقوب السراج - روى بسنده، قلت: لأبي عبدالله أتبقى الأرض بلا عالم حي ظاهر يفزع الناس إليه في حالهم وحرامهم؟! فقال لي: إذن لا يُعبد الله يا أبا يوسف!<sup>[٨٦]</sup> وبسنده عن الحسين بن أبي العلاء عن أبي عبدالله عليه السلام - لما سؤل: أتبقى الأرض يوماً بغير إمام؟! فقال: لا!

<sup>٨٥</sup> - تاريخ الطبري: ٢٦/١٣-٢٧، المطبعة الحسينية ط١، ج١١، ٤٩-٥٠. طبعة دار المعارف، تحقيق: أبو الفضل

إبراهيم.

<sup>٨٦</sup> - الكافي وإكمال الدين: ص١٥٨-١٥٩.

فكيف إذن يكون حال الناس في الغيبة؟ وما قيمة أن تكون الأرض بلا إمام لا يكون  
بوجوده لطف للخلق؟

ولما كان هذا الأمر غير ممكن عقلا ولا مقبول عرفا اخترع الشيعة نظرية (ولاية الفقيه)،  
التي لا تخرج عن كونها انسحاب سياسي باتجاه الشورى المبطننة، وإن أسيء استخدامها، فهي  
إعطاء منصب الإمامة لعلمائهم وإضفاء طابع العصمة عليهم وهو ما يحاول قادة جمهورية  
إيران الإسلامية السير عليه اليوم!

---

\* أستاذ الفرق والمذاهب في مركز الدعوة العلمي.